الأمم المتحدة

A/C.6/69/SR.8

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
4 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثامنة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد مانونغي ..... (جمهورية تترانيا المتحدة)

المحتويات

البند ٨٢ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

البند ٧٦ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السابعة والأربعين

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62473 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٨٢ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع) (A/69/181 و A/68/213/Add.1)

١ - السيد الزهراني (المملكة العربية السعودية): قال إن حكومة بلده ملتزمة بسيادة القانون، التي هي من الأسس الرئيسية لحقوق الإنسان والسلام والأمن، والتي ينبغي تنفيذها بالشكل الذي يتوافق مع ما حدده ميثاق الأمم المتحدة. وتستند القوانين في المملكة العربية السعودية إلى تعاليم الشريعة الإسلامية ومبادئ الشورى والعدل والمساواة والكرامة وحقوق الإنسان للجميع دون تمييز من أي نوع.

٢ - وأضاف إن التنوع في الأنظمة العالمية وتقاليد شعوبها يؤكد أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لسيادة القانون. وبالتالي، فيجب ألا تؤدي أنشطة جمع البيانات من هيئات الأمم المتحدة إلى صياغة أحادية الجانب لمؤشرات سيادة القانون وتصنيف الدول على ذلك الأساس. ويجب التشاور بشأن أي مؤشرات من هذا القبيل والاتفاق عليها من قبل الدول الأعضاء في مناقشة مفتوحة وشفافة. ويجب أيضا أن تتاح لجميع الدول فرصة متساوية للمشاركة في عمليات صياغة القانون على الصعيد الدولي وينبغي لجميع الدول الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدات، فضلا عن التزاماتها بموجب القانون الدولي العرفي. ويجب أيضا تجنب التطبيق الانتقائي للقانون الدولي.

٣ - ومضى قائلا إن المملكة العربية السعودية تعمل من أجل السلام وترفض الممارسات التي تؤدي إلى تكريس الظلم والطغيان، كما تدين الإرهاب بجميع أشكاله وأساليبه وتؤكد على براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية التي يتم إلصاقها به ظلما وبهتانا. وأكد على اعتبار مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها حجر الزاوية في سيادة القانون على الصعيد الدولي. وإن المملكة العربية السعودية تشجع الدول على اللجوء لآليات التسوية السلمية للمنازعات التي أنشئت بموجب القانون الدولي، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، والمحكمة الدولية لقانون البحار، وكذلك التحكيم الدولي.

٤ - وأردف قائلا إن تطبيق التدابير المنفردة له تأثير سلبي على سيادة القانون الدولي والعلاقات الدولية، وليس لأي دولة أو مجموعة من الدول سلطة حرمان الدول الأخرى من حقوقها القانونية لاعتبارات سياسية. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يحل محل السلطات الوطنية في مهمة إنشاء أو تعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني، ولكن يجب أن ينحصر دوره فقط في توفير الدعم اللازم لها بناء على طلبها. وأكد على ضرورة التعاون الدولي المبني على المسؤولية المشتركة بما يتلاءم مع القانون الدولي.

٥ - السيدة راندرياناريفوني (مدغشقر): قالت إن سيادة القانون عملية مستمرة. فقد نصت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على أن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية تترابط فيما بينها ويعزز بعضها البعض الآخر وأنها من القيم الأساسية للأمم المتحدة. وإن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، إلى جانب العدالة والحكم الرشيد، ينبغي أن يوجه تصرفات الدول الأعضاء. وأكد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على أهمية الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. والحكوماتُ مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

٦ - وأضافت إن احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان بفعالية أمران حيويان لتحقيق السلام المستدام. وفي الجمهورية الرابعة التي أنشئت حديثا، اعتمدت حكومة بلدها سياسة حكومية عامة تركز على الحكم الرشيد والديمقراطية،

ويتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على النمو الشامل للجميع من خلال استعادة سيادة القانون وثقة المواطنين في الدولة، وإنعاش الاقتصاد، ومحاربة الفساد والتهريب وغسل الأموال.

٧ - وواصلت كلامها قائلة إن حكومتها اتخذت، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، خطوات لتنفيذ أحكام الدستور التي تضمن الحق في العدالة للجميع بغض النظر عن إمكاناتهم المالية، ولضمان نزاهة نظام العدالة وشفافيته وفعاليته. وبموجب مرسوم صدر في عام ٢٠٠٩، يجري إنشاء مكاتب للمساعدة القانونية في محاكم الدرجة الأولى في البلد، بينما تساعد أكشاك المعلومات القانونية التي أنشئت في هذه المحاكم وفي محاكم الاستئناف على تيسير الوصول إلى العدالة، فضلا عن كونها وسيلة لمكافحة الممارسات الفاسدة. وفي الأخير، يجري تنظيم ندوات قانونية بمشاركة المنظمات غير الحكومية لنشر المعلومات عن الحقوق، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، وللمساعدة في تسوية المنازعات المجتمعية من خلال تقديم المشورة أو التوفيق.

٨ - السيد البصول (الأردن): قال إن حكومة بلده تولي اهتماما بالغا لتبادل الممارسات الوطنية في مجال تعزيز سيادة القانون من خلال الوصول إلى العدالة، وإن من الصواب أن يتم الربط بين سيادة القانون والدعامات الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، المتمثلة في السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

٩ - واستطرد قائلا إن وفد بلاده ثمّن الجهود التي تبذلها لجنة القانون الدولي لتدوين إطار عمل لسيادة القانون، ودعَم أيضا جميع الأنشطة الرامية لتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي من خلال التسوية السلمية للتراعات ومن خلال دور المحاكم الدولية. وقد صدق الأردن في وقت مبكر على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مما أسهم في إدخال النظام حيز النفاذ. وأكد على أن جهود تعزيز سيادة القانون يجب أن تشمل الدول وكافة المنظمات الدولية، وأن تأخذ التباين الثقافي والظروف الخاصة لكل الدول بعين الاعتبار مع احترام مبدأ المساواة بينها في السيادة وتجنب التسييس.

١٠ - ومضى قائلا إن الأردن انخرط منذ وقت طويل ببرامج طموحة لتعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني وكجزء من برامجه الإصلاحية الشاملة، التي واكبها استحداث مؤسسات جديدة، منها ديوان المظالم، ولجنة تعزيز منظومة النزاهة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمحكمة الدستورية العليا. وتهدف تلك الإصلاحات إلى تيسير وصول المواطنين الأردنيين إلى العدالة وضمان حقوقهم الأساسية وتعزيز المساواة. وقد اشتملت خطة تعزيز منظومة النزاهة الوطنية لعام ٢٠١٣ على تعزيز ديوان المحاسبة وتضمنت تدابير ترمي إلى منع الفساد. وفي عام ٢٠٠٧ أطلقت الحكومة استراتيجية لتعزيز نزاهة النظام القضائي واستقراره، زادت ثقة المواطنين في النظام، وحسّنت الإدارة القضائية من خلال استخدام الموارد الإلكترونية، وارتقت بخبرات القضاة وعززت قنوات الاتصال مع الشركاء في عملية التقاضي. ويجري أيضا اتخاذ خطوات لإصلاح نظام الرقابة من خلال قياس أداء القضاة، الذي يقوم به مفتشون مدربون تدريبا خاصا.

١١ - المطران أوزا (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن وفد الكرسي الرسولي رحب بإقرار سيادة القانون في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى الرغم مما يبدو من التزام الجميع بسيادة القانون، فإن الخلاف حول تعريف هذا المصطلح يظل قائما. وقد أيد وفده تعريفا يستند إلى

الاعتراف بكرامة الإنسان غير القابلة للتصرف من خلال العناصر الأساسية للعدالة، مثل احترام مبدأ الشرعية، وافتراض البراءة، والحق في المحاكمة العادلة. وفي سياق العلاقات بين الدول، فإن سيادة القانون تعني احترام حقوق الإنسان والمساواة في الحقوق بين الشعوب والامتثال للقانون الدولي العرفي والمعاهدات الدولية، وما إلى ذلك من مصادر القانون الدولي. وهذا التعريف يرسخ أسس سيادة القانون في إطار الهدف النهائي لأي قانون، وهو ضمان كرامة الإنسان وتعزيز الصالح العام.

١٢ - وواصل كلامه قائلا إن وفد الكرسي الرسولي يرحب بإيلاء مزيد من الاهتمام، أثناء المناقشات المقبلة للجنة بشأن سيادة القانون، إلى الإنسان والمجتمع، لأن سيادة القانون لا تتوقف على الهياكل الأساسية لإنفاذ القانون فقط، ولكن أيضا على الثقة الاجتماعية والتضامن والمسؤولية المدنية والحكم الرشيد والتربية الأخلاقية. وعلى الأسر والطوائف الدينية والمجتمع المدني القيام بدور حيوي في هذا الصدد. وينبغي أيضا إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد العامة للتنمية البشرية المتكاملة.

١٣ - وأضاف إن ميثاق الأمم المتحدة يحتل مكانة مركزية في الإطار الدولي الذي يحكم سيادة القانون و يؤكد واجب الدول في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب أن يكون لجميع الأشخاص، ولا سيما الأقليات الدينية والعرقية في الشرق الأوسط ومناطق أخرى، الحق في اللجوء على قدم المساواة إلى وسائل الحماية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة من خلال الزيادة في تفصيل مسؤولية الدول عن الحماية، في جملة أمور. فعلى كل دولة واجب أساسي يتمثل في حماية سكانها من الانتهاكات الخطيرة والمستمرة لحقوق الإنسان والعواقب المترتبة عن الأزمات الإنسانية؛ وإذا عجزت دولة عن القيام بذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتدخل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى. وطالما احترم مثل هذا الإجراء المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي، فلا يمكن تفسيره على أنه فرض أمر لا مبرر له أو انتهاك للسيادة. ويأمل وفد الكرسي الرسولي أيضا أن التصعيد المقلق الذي عرفه الإرهاب الدولي في الآونة الأخيرة سيكون مناسبة لتعميق البحث عن سبل تعزيز تنفيذ المسؤولية المشتركة عن حماية الناس من كافة أشكال العدوان الظالم.

١٤ - السيد سيفيلي (المراقب عن المنظمة الدولية لقانون التنمية): قال إن المنظمة الدولية لقانون التنمية نظمت العديد من اجتماعات المائدة المستديرة وحلقات العمل في عام ٢٠١٤ بدعم من عدة حكومات، منها حكومات إيطاليا وفنلندا وجمهورية تترانيا المتحدة والمكسيك وأفغانستان، حول مواضيع مثل سيادة القانون كقوة دافعة للفرص الاقتصادية، ومخاطر أوجه التفاوت المتزايدة، ومشاركة المرأة في قطاع العدالة وفكرة ''إيلاء الاعتبار الواجب للتنمية المستدامة''. وقد أصدرت المنظمة أيضا منشورات تتعلق ببعض هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، وُجهت الدعوة إلى المدير العام للمنظمة لمخاطبة الجمعية العامة في المناسبة الرفيعة المستوى بشأن مساهمات حقوق الإنسان وسيادة القانون في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي نُظمت في حزيران/يونيه ٢٠١٤، والحوار الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٤. كما إن المنظمة كانت ممثَّلة في الدورة الأخيرة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وقدمت الدعم إلى إيطاليا، البلد المضيف، في تنظيم مناسبة في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حول موضوع ''دور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في إحداث تحول: إسهام سيادة القانون في المساواة والاستدامة''.

١٥ - واسترسل قائلا إن أنشطة الدعوة في مجال السياسات التي قامت بها المنظمة في تلك المناسبات توخت، من خلال أعمالها في مجال التعاون التقني على وجه الخصوص، تقديم أدلة عن الكيفية التي يمكن أن يسهم بها التقدم المحرز في سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في الركائز الثلاث للتنمية المستدامة التي حددها مؤتمر ريو، وهي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وتؤكد المنظمة أيضا على أهمية الملكية الوطنية والقيمة المتساوية لمختلف الأنظمة القانونية، بما في ذلك الأنظمة التقليدية، بما يتفق مع معايير حقوق الإنسان. ومما يشجع المنظمة أن العناصر الرئيسية لسيادة القانون، مثل المساواة بين الجميع في الوصول إلى العدالة، وإقامة مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة، وتوفير الهوية القانونية للجميع، وتعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية، أصبحت تعد في الأمم المتحدة عناصر رئيسية في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وترحب المنظمة أيضا باختيار الموضوع الفرعي ”تبادل ممارسات الدول على الصعيد الوطني في تعزيز سيادة القانون من خلال اللجوء إلى العدالة“ موضوعا للمداولات الجارية للجنة.

١٦ - ومضى قائلا إن إحدى الركائز الأساسية لبرنامج عمل المنظمة هي تقديم الدعم إلى الدول في تعزيز الوصول إلى العدالة من خلال تمكين القواعد الشعبية في مجال القانون وبناء قدراتها في قطاع العدالة. وتركز الأنشطة في هذا المجال على رفع مستوى الوعي بالحقوق، وتعزيز المساواة بين الجنسين والحفاظ على حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك الحقوق في الأراضي، وتوسيع نطاق الخدمات القانونية المقدمة إلى المجتمعات الفقيرة والمهمشة، واستخدام القانون لتعزيز الحق في الصحة. وفي أفغانستان، ساعدت المنظمة على إنشاء ثماني وحدات للتحقيق في جرائم العنف ضد المرأة وملاحقتها قضائيا، حيث سجلت ٨٠٠ ٤ حالة حتى الآن، وتعتزم الحكومة فتح عدة وحدات إضافية من هذا النوع.

١٧ - واستطرد قائلا إن المنظمة، في جميع أنشطتها، تدعم السياسات الوطنية وتعمل في إطار المبادئ التوجيهية للسياسة الدولية التي وضعتها مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة كلما أمكن ذلك، وتتعاون مباشرة مع تلك المؤسسات. وأعرب عن ارتياح وفد المنظمة إذ لاحظ أن العديد من الوفود أبرز الأولوية التي توليها السياسات الحكومية لتعزيز الوصول إلى العدالة، ودعا إلى توفير المزيد من المساعدة الدولية وتبادل الخبرات في هذا المجال. والمنظمة تقف على أهبة الاستعداد للمساهمة في هذه الجهود.

١٨ - وأردف قائلا إن حافظة برامج المنظمة اتسعت بسرعة منذ عام ٢٠١٢، وتبلغ قيمتها في الوقت الراهن ٨٠ مليون يورو. وستسعى المنظمة جاهدة للحفاظ على هذا المستوى من النشاط خلال السنتين المتبقيتين في استراتيجيتها الممتدة أربع سنوات، سواء من خلال تعزيز عمليات ما بعد النزاع الجارية في أفغانستان وأفريقيا الشرقية وآسيا الوسطى أو من خلال بناء حافظة أكثر توازنا من حيث البلدان المستفيدة من البرامج ومن حيث مجالاتها المواضيعية. وستشمل الأولويات الرئيسية في عام ٢٠١٥ تطوير البرامج، بفضل قيام هولندا بتقديم مساهمة سخية وبإنشاء مكتب فرعي جديد في لاهاي، وزيادة الجهود المبذولة لدعم الحوار على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وزيادة الوعي بسيادة القانون، وسبل زيادة مساهمة المنظمة في السلام والتنمية المستدامة إلى أقصى حد.

١٩ - ومضى قائلا إن المنظمة في وضع مالي سليم على العموم، ولكنها لا تزال تعتمد على عدد قليل من الدول المانحة، وعلى رأسها إيطاليا وهولندا. وتعرب المنظمة عن أملها في أن سجل أدائها سيؤدي إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة. وتستمر المنظمة في توسيع عضويتها ونطاق تعاملها مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء على السواء، وهي تتطلع

إلى أن تتلقى مزيدا من الإرشاد من اللجنة في توجيه أنشطتها في مجال سيادة القانون وتعزيز شراكاتها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.

البند ٧٦ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السابعة والأربعين (A/69/17)

٢٠ - السيد هان شونغهي (جمهورية كوريا)، رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)): قال، في معرض تقديمه تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والأربعين (A/69/17)، إن الإنجاز الرئيسي الذي تحقق في هذه الدورة يتمثل في وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول والموافقة على هذا المشروع الجاري عرضه على الجمعية العامة لاعتماده. وفي عام ٢٠١٣،كانت اللجنة قد اعتمدت قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، وهي قواعد ابتكارية تحقق توازنا بين المصلحة العامة ومصالح الأطراف المتنازعة في عملية تحكيم تشمل دولة ما توصلا إلى تسوية عادلة وناجعة للمنازعة القائمة بينها. غير أن قواعد الشفافية هي قواعد تطبق، من حيث المبدأ، لتسوية منازعات تنشأ في إطار معاهدات استثمار عقدت بعد ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. لذا، قررت اللجنة إعداد اتفاقية تسمح بتطبيق القواعد في عمليات التحكيم الناشئة في إطار ما يقرب من ٣ ٠٠٠ معاهدة استثمار أبرمت بعد ذلك التاريخ. وسيزود مشروع الاتفاقية الدول التي تود تطبيق القواعد على معاهداتها بآلية مرنة فعالة للقيام بذلك على أن لا يعني هذا بأي حال من الأحوال توقّع أن تستخدمها الدول الأخرى. ومن ثم، فهي قواعد تمثل، بالنسبة للدول التي تختار استخدامها، أداة قوية لتعزيز الشفافية في تسوية المنازعات التي تنشأ بينها وبين المستثمرين.

وقد عرضت حكومة موريشيوس خلال دورة اللجنة أن تستضيف حفل توقيع الاتفاقية. لذا، ورهنا بموافقة الجمعية العامة، ينص مشروع الاتفاقية على إقامة حفل التوقيع عليها في بورت لويس، موريشيوس، يوم ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥.

٢١ - ومن الأهمية بمكان ضمان هذه الشفافية في التحكيم بين المستثمرين والدول لأن الاستثمار يشكل أداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، لا تنفك عمليات التحكيم بين المستثمرين والدول تثير اهتمام الجمهور، ولا سيما في البلدان المعروف عنها أنها قبلة لاستثمارات أجنبية كبيرة. وحث الدول بشدة على أن تنظر في توقيع الاتفاقية والانضمام إليها حيث إن ذلك سيعزز اتخاذ القرارات عن علم ومشاركة الجمهور مشاركة مجدية والتوصل إلى حلول عادلة في عمليات التحكيم بين المستثمرين والدول.

٢٢ - ومضى يقول إن العنصر الأساسي في قواعد الشفافية هو أنها تتيح من خلال إنشاء مستودع الشفافية إمكانية أن يطلع الجمهور على المعلومات ذات الصلة. وقد كررت الأونسيترال الإعراب عن رأيها المتخذ بإجماع أعضائها المؤيد بقوة لأن تتكفل أمانتها بهذا الدور، وقد قامت أمانتها بالفعل باتخاذ خطوات باسم الأمين العام لإنشاء هذا المستودع. وبدأ تشغيل الصفحة المخصصة لهذا الغرض في الموقع الشبكي للأونسيترال منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وهو التاريخ الموافق لبدء نفاذ القواعد. غير أنه تمشيا مع طلب بعض الدول أن تضطلع أمانة الأونسيترال بهذه المهمة الإضافية على أساس غير ذي أثر في الميزانية، فقد أنشئ المستودع كمشروع تجريبي يمول بالكامل من التبرعات، ومن ثم، فإن استمراره مرهون باستمرار توافر الموارد. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بتوفير التمويل الذي يسمح باستقدام العدد اللازم من الموظفين لهذا المشروع. وفي هذا الصدد، أشارت

الأونسيترال إلى ولايتها التي تتمثل في مواصلة التنسيق والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي باتخاذ أي إجراء ترى أنه يفيدها في الاضطلاع بمهامها، وطلبت من ثم، من أمانتها أن تواصل تشغيل سجل الشفافية، كمشروع تجريبي في مرحلة أولى، والتماس التمويل اللازم له.

٢٣ - و ثمة إنجاز هام آخر في ميدان التحكيم الدولي وهو القرار الذي اتخذته الأونسيترال بإصدار الدليل الذي أعدته أمانتها بشأن اتفاقية نيويورك المتعلقة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وانفاذها، والذي هو عبارة عن قاعدة بيانات متاحة مجانا على الإنترنت وتحتوي على أشمل كم من الموارد المتاحة حاليا، بما في ذلك السوابق القضائية والمراجع الببليوغرافية. وبعد أن أنجز العمل المتعلق بمشروع تلك الاتفاقية، وافقت الأونسيترال على أن يبدأ الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق) عمله على تنقيح وتحديث ملحوظاتها بشأن تنظيم إجراءات التحكيم، التي جرى اعتمادها في عام ١٩٩٦. ومنذ أن عقدت دورة الأونسيترال، عقد الفريق اجتماعا في فيينا، ولقي عمله المتعلق بتلك الملحوظات اهتماما كبيرا من جانب مؤسسات التحكيم والدول والممارسين على حد سواء. ومن المتوقع أن تعرض في عام ٢٠١٥ صيغة منقحة من هذه الملحوظات على الأونسيترال لاعتمادها. ويعتزم الفريق العامل أيضا أن ينظر في إمكانية العمل على معالجة مسألة الإنفاذ عبر الحدود لاتفاقات التسوية التي يتم التوصل إليها عن طريق الوساطة.

٢٤ - واجتمع الفريق العامل الأول (المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم) للمرة الأولى في شباط/فبراير ٢٠١٤ لتذليل العقبات القانونية التي تواجهها المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم طوال دورة حياتها. ويتسم هذا العمل بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية حيث تؤدي هذه المشاريع دورا رئيسيا في الاقتصاد. وكانت الأونسيترال قد حددت، عندما قررت إنشاء الفريق العامل في عام ٢٠١٣، أربعة مجالات رئيسية لتكون محط تركيز الفريق، أولها التوجيه المتعلق بتبسيط إجراءات بدء الأعمال التجارية وإجراءات التشغيل؛ وثانيها، الوصول الفعلي إلى الخدمات المالية، بما في ذلك نظم الدفع بوسائل الاتصال المحمولة؛ وثالثها، الوصول إلى الائتمان والسبل البديلة لحل المنازعات؛ ورابعها، استحداث بدائل قابلة للتطبيق في عمليات الإعسار الرسمية. وخلال دورة شباط/فبراير، جرت مناقشتان تمهيديتان بشأن المسائل القانونية المحفة بتبسيط إجراءات التأسيس وبتحديد أفضل الممارسات المتبعة في تسجيل الأعمال التجارية، ومن المتوقع أن ترسي كلتاهما أسس الشروع في المزيد من العمل.

٢٥ - ويعكف الفريق العامل الثالث (تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر) حاليا على إعداد مشروع القواعد الإجرائية للمنازعات الناشئة عن معاملات التجارة الإلكترونية المنخفضة القيمة التي تجرى عبر الحدود. وقد أُعرب داخل الفريق العامل عن رأيين مختلفين بشأن المرحلة النهائية من العملية. وتوخيا للتوفيق بين هذين الرأيين، أُقترح الأخذ بنظام ذي مسارين ينتهي أحدهما باللجوء إلى التحكيم وينتهي الآخر بإصدار توصية غير ملزمة. وقد أكدت الأونسيترال من جديد ولاية الفريق العامل وطلبت منه أن يواصل تضمين مداولاته لمسألة الأثار التي تترتب في حماية المستهلكين على تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وكذلك في البلدان الخارجة من صراع.

٢٦ - وواصل الفريق العامل الرابع (التجارة الإلكترونية) إعداد مشاريع الأحكام التي ستمكن من استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وترمي هذه الأحكام إلى تيسير إزالة الطابع المادي للمستندات التجارية الرئيسية كسندات

الشحن والسندات الإذنية والشيكات، وإيصالات المستودعات. ولا تزال صكوك الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية تجتذب اهتمام الدول بشكل منتظم، وقد تواصل اعتمادها بوتيرة مطردة. وإن أهمية هذه الصكوك في تيسير استخدام التكنولوجيات الجديدة في جميع ميادين التجارة تستدعي القيام بقدر كبير من التنسيق، وهو ما يجري إنجازه بالاشتراك مع عدة جهات منها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمفوضية الأوروبية. وكانت الأونسيترال طلبت إلى أمانتها أن تجمع المزيد من المعلومات عن المواضيع المحتمل تناولها مستقبلا في هذا المجال، بما في ذلك إدارة الهوية والحوسبة السحابية.

٢٧ - ومضي يقول إن الأونسيترال أحاطت علما بالعمل المتواصل الذي يقوم به فريقها العامل الخامس (قانون الإعسار) لمعالجة حالات الإعسار عبر الحدود المتعلق بمجموعات الشركات المتعددة الجنسيات، التي أصبحت مشكلة لا تنفك تتعاظم وتزداد تواترا في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية. وسيركز هذا العمل في جانب منه على الآليات التي تسهل مباشرة إجراءات متعددة بشأن إعسار مجموعات الشركات وأعضائها. وسيركز الفريق العامل أيضا على توسيع نطاق الالتزامات الواقعة على مديري الشركات بموجب الجزء الرابع من دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار الخاص ليشمل المديرين الذين يشغلون منصبا مماثلا في مجموعة شركات. ذلك أن درجة التعقيد في العمليات التي تقوم بها مجموعات الشركات وفي هياكل هذه المجموعات قد يكون لها أحيانا تأثير على سلوك هؤلاء المديرين في فترات الضائقة المالية. وقد طلب إلى الفريق العامل أيضا أن ينظر في إمكانية وضع قانون نموذجي أو أحكام تشريعية نموذجية تتعلق بالاعتراف بالأحكام التي تصدر في قضايا الإعسار وإنفاذها.

٢٨ - وقد أحاطت الأونسيترال علما بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل السادس (المصالح الضمانية) في إعداد مشروع قانون نموذجي بشأن المعاملات المضمونة. وقد تم الاتفاق على ضرورة أن يتناول مشروع القانون النموذجي أيضا الحقوق الضمانية في أوراق مالية غير مودعة لدى وسيط كأسهم الشركات الفرعية التي تحوزها بصورة مباشرة الشركة الأم. وقد طلبت الأونسيترال من الفريق أن يعجل في إنجاز عمله، إدراكا منها لأهمية وجود قانون حديث للمعاملات المضمونة بالنسبة لتوافر الائتمان وتكلفته وللحاجة الملحة إلى إرشاد الدول في هذا المجال. وأحاطت الأونسيترال علما أيضا بالجهود التي تبذلها أمانتها لتنسيق العمل الذي تقوم به في هذا المجال مع المنظمات الأخرى المعنية، كتنسيق عملها مثلا مع البنك الدولي لإعداد صيغة منقحة لمعيار البنك الدولي المتعلق بالإعسار وحقوق الدائنين، ومع المفوضية الأوروبية بشأن القانون الواجب التطبيق على مسألة الآثار التي تشمل أطرافا ثالثة نتيجة إحالة المستحقات، وربما مع المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن وضع بروتوكول جديد لاتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة بشأن التعدين ومعدات الزراعة والبناء.

٢٩ - وتحدث عن الأعمال المقبلة، فقال إن الأونسيترال تذكر بمسألة ضيق مواردها التي نوقشت في الدورات السابقة، داخل أمانتها وفي العديد من الدول الأعضاء. وقد أعادت الأونسيترال، تبعا لذلك، تأكيد الولايات الحالية المنوطة بأفرقتها العاملة الستة وخطط عمل هذه الأفرقة في المستقبل، وقررت ألا تضطلع في العام المقبل بأي نشاط تشريعي آخر. وتحدث عن الأنشطة المقترح إنجازها خارج نطاق الأفرقة العاملة الحالية، فقال إن الأونسيترال قررت أن تعقد في عام ٢٠١٥ ندوات للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لوضع اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع، وأن تنظر في ما يمكنها أن تفعله في

المستقبل في مجال التجارة الإلكترونية. وقررت ألا تقوم بأي عمل ينطوي على تطوير تشريعي في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، غير أنها لا تستبعد إمكانية مواصلة مناقشة هذا الاحتمال في الدورة المقبلة.

٣٠ - واسترسل يقول إن أنشطة الدعم الرامية إلى كفالة فعالية إنفاذ واستخدام صكوك الأونسيترال تشكل عنصرا هاما من العمل الذي تقوم به الأونسيترال. وقد أكدت الأونسيترال مرة أخرى بإجماع أعضائها أن ولايتها العامة تتمثل في إنجاز أنشطة المساعدة التقنية، عملا بما صدر عن الجمعية العامة من قرارات عديدة في هذا الصدد. وهناك شعور عام بأن من الأهمية بمكان أن تتوفر للأونسيترال القدرة المستمرة على أداء هذه الولاية من خلال أمانتها ليتسنى تيسير اعتماد صكوكها، ولا سيما في البلدان النامية، وفي البلدان الأقل اطلاعا على أعمالها. غير أن الموارد المتاحة في الصندوق الاستئماني لتلك الأنشطة محدودة ولا تكفي لتلبية الطلبات المتزايدة للدول على هذه المساعدة.

٣١ - وتعتمد قدرة أمانة الأونسيترال على تلبية طلبات المساعدة التقنية إلى حد كبير على تبرعات الدول. وقد شجعت الأونسيترال أمانتها على استكشاف موارد مالية بديلة تتيح الاضطلاع بالمزيد من الأنشطة والشروع في أنشطة مشتركة، ربما من خلال إقامة شراكات، نظرا إلى الحاجة إلى تلك الأنشطة وعدم توافر موارد من الميزانية العادية على حد سواء. وناشد أيضا جميع الدول والمنظمات الدولية والأطراف صاحبة المصلحة الأخرى أن تنظر في تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني تحقيقا لذلك الغرض ومساعدة الأمانة في إيجاد مصادر تمويل أخرى.

٣٢ - وقال إن مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ - المركز الإقليمي الوحيد للأونسيترال - موجود في مدينة إنشيون في جمهورية كوريا، وإنه لم ينفك يوسع أنشطته. فقد قطع أشواطا في إصلاحات القانون التجاري في المنطقة، وساهم على مستوى صنع السياسات في المناقشة الجارية حول العلاقة بين إصلاحات القانون التجاري المستندة إلى صكوك موحدة والتكامل الإقليمي، والتنمية الاقتصادية كحافز على تحقيق الاستقرار الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات، وسيادة القانون. ولقد أمكن للمركز أن يكتسب حضورا متناميا في المنطقة بفضل التبرعات المالية والعينية السخية التي تقدمها حكومة جمهورية كوريا وأطراف صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص في المنطقة لفائدة أنشطة محددة. ودعا الدول، ولا سيما دول المنطقة، إلى المشاركة في هذا الجهد الذي يعتمد كليا على التبرعات. وتسليما منها بأهمية الوجود الإقليمي في زيادة التعريف بالعمل الذي تقوم به الأونسيترال، وبخاصة في التشجيع على اعتماد صكوكها وتفسيرها على نحو موحد، أعربت دول أخرى عن رغبتها في إيجاد مراكز مماثلة في مناطق أخرى. وتواصل أمانة الأونسيترال مشاوراتها في هذا الصدد.

٣٣ - وعلى غرار السنوات السابقة، أحاطت الأونسيترال علما بالعمل المتواصل المتعلق بوضع نظام لجمع مجموعة السوابق القضائية التي تستند إلى صكوكها وبالحجم المتزايد للخلاصات التي نشرت. وأحاطت الأونسيترال علما بما يتسم به هذا النظام وخلاصات السوابق القضائية المستمدة منه من أهمية في زيادة التعريف بصكوك الأونسيترال ومواءمتها وتوحيد تفسيرها وتطبيقها. وقال إن مجموعة السوابق القضائية تُعتبر الركيزة الثالثة لعمل الأونسيترال، حيث إنها تكمّل مهامها التشريعية ونشاطها المتعلق بتقديم المساعدة التقنية. ويتضمن هذا النظام حاليا أكثر من ١ ٤٠٠ من خلاصات القضايا ويضم شبكة من ٦٤ مراسلا وطنيا معينين من ٣١ دولة، يساعدون الأمانة في تحديد السوابق القضائية الواجب الإبلاغ عنها وفي إعداد الخلاصات. وتتاح هذه الخلاصات لعموم الجمهور باللغات الرسمية الست على

موقع الأونسيترال الشبكي. وتعكف الأمانة على تنفيذ عملية تحديث هامة لهذا الموقع لتحسين الخدمة المقدمة إلى مستعمليه. وبتيسير الاطلاع على القرارات وقرارات التحكيم الصادرة عن محاكم عديدة، يقدم هذا النظام خدمة مفيدة جدا، وبخاصة لمن حظهم قليل من فرص اكتساب المعارف والخبرات بشأن صكوك الأونسيترال. وعلاوة على ذلك، يساهم هذا النظام في ترويج هذه الصكوك بما أنه يثبت أنها أصبحت تُستخدم وتطبق في مختلف المحاكم وأن قضاة ومحكّمين من مختلف المناطق يساهمون في تفسيرها. وإذ تعترف الأونسيترال بأهمية نظام ''كلاوت'' وبالحاجة إلى موارد مستدامة لتحسين أدائه، فقد ناشدت باستمرار الدول الأعضاء أن تقدم موارد إضافية وأن تساعد أمانتها على إيجاد مصادر تمويل مناسبة.

٣٤ - وقد أصبحت الدول في جميع أنحاء العالم تتطلع على نحو متزايد إلى صكوك الأونسيترال كلما أقبلت على إصلاح أو تحديث نظمها المتعلقة بالقانون التجاري الدولي. وخلال الدورة السابعة والأربعين، أحاطت الأونسيترال علما بما اتخذته الدول بشأن صكوكها من إجراءات منها ما يتعلق بالتوقيع أو التصديق على معاهدات وما يتعلق باعتماد قوانين نموذجية. ولئن جاء العديد من هذه الإجراءات بناء على مبادرات اتخذها جميعها الدول بنفسها، فإن هناك أيضا إجراءات عديدة أخرى يسر اتخاذها بمساعدة أمانة الأونسيترال.

٣٥ - ولا تنفك مهمة التنسيق، وهي إحدى المهام الأساسية المنوطة بالأونسيترال، تزداد أهمية نظرا للمبادرات المتزايدة العدد المتخذة في مجالات تؤثر على القانون التجاري الدولي. وعلى غرار السنوات السابقة، واصلت الأمانة العامة مشاركتها المستمرة في مبادرات المنظمات الأخرى العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي، سواء أكان ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. وتوخيا لتبادل المعلومات والدراية الفنية وتجنب تكرار العمل، شاركت الأمانة في أنشطة عدة مؤسسات منها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، ومركز الأمم المتحدة من أجل تيسير إجراءات وممارسات الإدارة والتجارة والنقل، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وشاركت الأمانة أيضا في أعمال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية.

٣٦ - وبناء على دعوة من الجمعية العامة، تواصل اللجنة منذ عام ٢٠٠٨، تضمين تقاريرها تعليقات على دورها الحالي في تعزيز سيادة القانون. واعتبارا للمسائل المتوقع أن تطرح على المناقشة في الدورة التاسعة والستين، تركز تعليقات اللجنة الواردة في تقريرها الأخير على مساهمتها في مجالات مثل الوصول إلى العدالة كحماية معيارية، والقدرة على التماس الإنتصاف والقدرة على توفير سبل انتصاف فعالة. ومما أثرى هذه التعليقات حلقة نقاش أجريت في الدورة السابعة والأربعين للجنة حضرها خبراء من الدول، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وناقشت الحلقة الإصلاحات الحالية في مجال العدالة المدنية، وإجراءات المراجعة الإدارية المتصلة بإنفاذ العقود، واستعراض القرارات المتعلقة بالمشتريات، ومعالجة المظالم الناشئة عن إجراءات الإعسار أو حماية الحقوق الضمانية والاحتياجات المحددة للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى العدالة.

٣٧ - وقد عقدت جلسة إحاطة بشأن القانون الدولي أمكن فيها للأونسيترال أن تقف على التقدم المحرز في دمج عملها في الأنشطة المشتركة المتعلقة بسيادة القانون التي تقوم

بها الأمم المتحدة. وقد أُولي في هذا الصدد اهتمام خاص للعملية التي ستتكلل بصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واستمعت الأونسيترال في هذه الجلسة إلى البيانات التي أدلى بها كل من السيدة أمينة محمد، المستشارة الخاصة المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛ والسيدة إرين خان، المديرة العامة للمنظمة الدولية لقانون التنمية؛ والسيد إدريك سيلوس، مدير وحدة سيادة القانون في المكتب التنفيذي للأمين العام؛ والسيدة أورسولا وينهوفن، المستشارة العامة لمكتب الاتفاق العالمي. وقد اتضح من هذه الإحاطة أن وجود إطار تنظيمي سليم للأعمال التجارية والاستثمار والتجارة يعطي دفعا قويا جدا لأعمال التصدي للعديد من تحديات التنمية المستدامة. وتتوقف إلى حد بعيد مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة على وجود هذا الإطار. ولا بد لأية خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تبعث برسالة واضحة مفادها أنه يتعين على الدول إيلاء اهتمام أكبر لمجال القانون التجاري. وفي هذا السياق، فإن من الأهمية بمكان تزويد الأمم المتحدة بالمعارف والأدوات اللازمة لمساعدة الدول في بناء القدرات التي تمكنها من وضع أطر سليمة للقانون التجاري. لذا، شجعت الأونسيترال الجهود المبذولة من أجل تحسين دمج عملها في برامج الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أحاطت علما بمشروع مذكرة الأمين العام الإرشادية بشأن النهج التي تتبعها الأمم المتحدة لتعزيز إقامة علاقات تجارية تستند إلى قواعد، وهي المذكرة التي تتمثل الغاية منها في أن تصبح أداة للدعوة إلى ترويج أعمال الأونسيترال على نطاق الأمم المتحدة، ولا سيما في مكاتب الأمم المتحدة القطرية.

٣٨ - والأونسيترال هي الهيئة الأساسية للأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري وهي لا تزال ملتزمة منذ خمسة عقود تقريبا بإيجاد بيئة قانونية تعزز التجارة الدولية. وقد أعربت الجمعية العامة مرارا عن تقديرها للأثر الذي تحدثه الأونسيترال في التنمية، والسلام والاستقرار من خلال مؤامة القانون التجاري الدولي وتوحيده. وقد وضعت الأونسيترال وأفرقتها العاملة على مر السنين أساليب عمل على قدر من الفعالية وأوجدت ثقافة تفاوض تتسم بالنجاعة والشمول في الآن ذاته. وما مشروع الاتفاقية المتعلقة بالشفافية إلا مثالا واحدا على قدرتها على ترجمة جدول أعمال السياسات العالمية إلى قواعد قانونية تجعل القانون التجاري الدولي أكثر فعالية وتعالج في الوقت ذاته الشواغل المتعلقة بالمصلحة العامة.

٣٩ - وقد ثابرت الأونسيترال على أداء ولايتها مستعينة بأمانة لا تضم سوى ١٤ محاميا وستة من موظفي الدعم، وهو ما يمثل أساسا نفس عدد الموظفين الذي كان لديها في السبعينات. وتنهض الأونسيترال ببرامج العمل الحالية بأفضل ما تستطيع وهي تشكر بإجماع أعضائها أمانتها على الكم الهائل من العمل الجيد الذي تقوم به. ومن ثم، فهو يدعو الوفود في كل من اللجنة السادسة واللجنة الخامسة إلى توفير الموارد اللازمة لتمكين الأونسيترال من النمو وإنجاز المزيد. فهناك عدد من مشاريع اللجنة، بما في ذلك مستودع الشفافية وأنشطة تقديم المساعدة التقنية ونظام كلاوت، تعتمد إلى حد كبير أو كليا على موارد خارجة عن الميزانية. لذا، فإنه يكرر نداءه إلى الدول بأن توفر التمويل لهذه الأنشطة وتساعد الأمانة على ايجاد موارد إضافية.

٤٠ - وسيتفق قادة العالم في عام ٢٠١٥ على خطة جديدة للتنمية قادرة على إحداث تحول وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستمر باعتباره هدفا من أهدافها الشاملة. ويمكن للأونسيترال أن تسهم في هذه الخطة بعدة وسائل منها على سبيل المثال، التشجيع على وضع نظام تجاري عادل متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويكون مفتوحا وغير تمييزي. ويجب أن تكون الأونسيترال على استعداد لشرح كيف أن

العمل الذي تقوم به يعزز على نحو بناء أهداف خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أيضا أن تبدي أفرقتها العاملة اهتماما بالمناقشة الجارية في الجمعية العامة لكي يستمر العمل الذي تقوم به في دعم تلك الأهداف. وهو، بصفته الرئيس الحالي للأونسيترال، يضع في صدارة أولوياته زيادة التعريف بالأونسيترال وبعملها، وبخاصة فيما يتعلق بالخطاب الجاري حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤١ - فالدول الأعضاء هي ''أصحاب المصلحة'' الحقيقيين للأونسيترال ولها مصلحة مباشرة في تحقيق أقصى عائد من عملية الاستثمار في تحديث وتنسيق القانون الدولي. لذا، فهو يلتمس منها أن تشارك باستمرار في أنشطة الأونسيترال، وفي تيسير الدعم لها. وتتطلب الأهمية المتزايدة التي لا تنفك تكتسبها التجارة الدولية وتسارع وتيرة التحول نحو العولمة الاقتصادية أن تواصل الأونسيترال عملها الذي سيعود في نهاية المطاف بالنفع على جميع الدول.

٤٢ - السيدة غيين - غريو (كوستاريكا): تكلمت باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقالت إن التجارة العالمية تتطور باستمرار نتيجة للتطورات التكنولوجية وتنويع الأنشطة التجارية. وتواجه الأونسيترال تحديا يتمثل في كفالة أن تواكب أنشطة التدوين التي تقوم بها تلك التغيرات؛ فقد أثبتت، منذ ما يزيد عن ٤٠ عاما، أنها، بتصميمها ومشاركتها الواسعة النطاق، قادرة على أن تحرز تقدما كبيرا نحو تحقيق الهدف المتمثل في تحديث قواعد التجارة الدولية ومواءمتها، وهو ما يؤدي بدوره إلى تيسير تبادل السلع والخدمات. وأردفت قائلة إن مشاركة الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عمل اللجنة وأفرقتها العاملة دليل على التزامها بالعمل الذي تضطلع به اللجنة.

٤٣ - وأشارت إلى الفقرات من ٢٩٢ إلى ٢٩٤ من التقرير المتعلقة بمواعيد الاجتماعات المقبلة وأماكن انعقادها، فقالت إن الممارسة الحالية المتمثلة في عقد دورات الأونسيترال سنويا بالتناوب بين نيويورك وفيينا يسهل على بلدان الجماعة والبلدان التي ليس لديها تمثيل دبلوماسي دائم في النمسا المشاركة في تلك الدورات. وينبغي بذل كل جهد ممكن للحفاظ على هذا النمط رغم القيود المالية لأن المشاركة الواسعة النطاق تثري مناقشات اللجنة وتساهم في تحقيق نتائج ملموسة.

٤٤ - السيدة كولر (النمسا): قالت إن الموافقة على مشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول إسهام هام في تطوير علاقات اقتصادية دولية متوائمة وفي تعزيز سيادة القانون. وأفادت بأن الأونسيترال تضطلع بدور رئيسي في تعزيز سيادة القانون في مجال التجارة الدولية، وأعربت عن تجديد وفد بلدها دعوته اللجنة إلى مواصلة القيام بعملها الهام في ذلك المجال والمضي في تكثيفه. وأعربت أيضا عن ترحيب الوفد بالتقدم المحرز في مجالات عمل اللجنة الأخرى.

٤٥ - السيد أداموف (بيلاروس): قال إن وفد بلده يرحب بموافقة اللجنة على مشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول وبعملها الرامي إلى إعداد دليل عملي بشأن اتفاقية نيويورك.

٤٦ - وقال في معرض حديثه عن عمل الفريق العامل الخامس إن وفد بلده يوافق على ضرورة تحديث دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار حتى تُلبَّى احتياجات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم على نحو أفضل. وسيكون لذلك أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية في البلدان التي تضطلع فيها المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم بدور مهم في الاقتصاد. وبالنظر إلى ما لهذا

الفريق العامل من خبرة واسعة في إيجاد حلول للمشاكل ذات الصلة بالإعسار، فهو المنتدى الملائم لإجراء ذلك العمل الذي ينبغي أن يراعي المبادئ الرئيسية لقانون الإعسار والتوصيات الواردة في الدليل التشريعي. وينبغي أن تتسم آليات التصدي لإعسار المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم بالسرعة والمرونة والفعالية من حيث التكلفة. وذكر أن وفد بلده يتفق أيضا مع توصية الفريق العامل بأن تناط بالفريق العامل مهمة إعداد قانون نموذجي أو أحكام تشريعية نموذجية تنص على إقرار الأحكام التي تصدر في قضايا الإعسار وإنفاذها، وذلك لزيادة تعزيز أهداف قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود. وينبغي أيضا النظر في إمكانية تشكيل فريق دراسة لبحث مدى وجود تناقضات في التعامل الحالي مع العقود المالية في الدليل التشريعي لقانون الإعسار ولتقديم تقرير إلى الفريق العامل بهدف البت في ما إذا كان ينبغي له بدء العمل بشأن التعامل مع العقود المالية في إجراءات الإعسار.

٤٧ - وقال إن وفد بلده يولي أهمية لعمل الفريق العامل السادس المتعلق بإعداد قانون نموذجي بشأن المعاملات المضمونة يستند إلى التوصية الواردة في دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة ويتسق مع جميع النصوص التي اعدتها اللجنة في ذلك المجال. وينبغي أن يكون القانون النموذجي موجزا وأن يهدف إلى مساعدة الدول على تحسين قوانينها الوطنية، وهذه مهمة تزداد أهمية في سياق استمرار انتكاس الاقتصاد العالمي. وقال إن حكومة بلده بصدد تعديل التشريعات الوطنية المتعلقة بالضمانات الرهنية والائتمانات من أجل تحسين فرص الحصول على الائتمانات وتخفيض تكلفتها. وقال إن وفد بلده يؤيد لذلك تأييدا كاملا طلب اللجنة بأن يعجل الفريق العامل بإنجاز عمله المتعلق بالقانون النموذجي. ونظرا لكون الفريق العامل يجمِّع تجارب العديد من البلدان ويحلل أفضل النهج المتَّبعة، فإن الأحكام قيد الصياغة تتسم بطابع عملي ويمكن للدول ذات التقاليد القانونية المختلفة أن تكيفها بسهولة. وقال إن وفد بلده يرحب أيضا بمشاركة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمة العالمية للملكية الفكرية والبنك الدولي وغرفة التجارة الدولية، في إعداد القانون النموذجي. وينبغي اتباع نهج متوازن بغية عدم الابتعاد كثيرا عن الأحكام العملية التي ثبتت فعاليتها.

٤٨ - وذكر في معرض حديثه عن الأعمال الممكنة في المستقبل أن وفد بلده يفضل النظر في موضوع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وموضوع الشراء العمومي، شريطة ألا يترتب على ذلك زيادة مفرطة في نفقات اللجنة.

٤٩ - وأكد في الختام على أهمية دور اللجنة في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وهو ما تسنى لها تحقيقه بفضل اتسام عملها بطابع عملي وموضوعي وفني وغير سياسي. وينبغي اتخاذ هذا النهج نموذجا تحتذي به الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٥٠ - السيدة موريس - شارما (سنغافورة): قالت إن وفد بلدها يؤيد وظيفة المستودع المنصوص عليها في قواعد الشفافية، إذ من شأنها أن تحسن سبل الاطلاع على قرارات هيئات التحكيم. ومع مرور الزمن، سيمكن ذلك الدول والمستثمرين من تحسين فهمهم للقواعد التي تحكم بيئة الاستثمار ومن اتخاذ قرارات مستنيرة أكثر. وستسمح المنصة الإلكترونية بتيسير الاطلاع على المعلومات الموجودة في المستودع بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للمستعملين. ومع ذلك، فإن بعض المشاكل المتعلقة بوظيفة المستودع لا تزال في حاجة إلى حل. فعلى سبيل المثال، لا تُعرف بوضوح كيفية تنقيح المذكرات والقرارات ومدى التنقيح المناسب عندما لا يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق وعندما

لا توجد هيئة تحكيم لإصدار قرار. وهناك أيضا مشاكل محتملة تتعلق بالالتزامات والتكاليف. وقالت إن وفد بلدها على ثقة، رغم ذلك، بأن المشاكل ستحل بشكل عملي.

٥١ - وأعربت عن تقدير وفد بلدها لعمل اللجنة وأفرقتها العاملة، وأثنت بصفة خاصة على الأمانة لما قدمته من ورقات عمل عالية الجودة. ولكن، كما تكرر ذكره في التقرير عن الدورة السابعة والأربعين، هناك العديد من المطالب المتعلقة بالأمانة وباللجنة عموما. وأشارت إلى الدعوة الموجهة في تلك الدورة للنظر في إمكانية إعادة توزيع الموارد داخل الأمانة، فقالت إن من الضروري جدا ترشيد استخدام الموارد الشحيحة المتاحة للجنة. وهذا لا ينطبق فقط على الأمانة بل على الأفرقة العاملة أيضا.

٥٢ - وذكرت أن الاهتمام قد أولي في الدورة السابعة والأربعين لمدى ضرورة مواصلة أنشطة بعض الأفرقة العاملة التي أنجزت ما أُنشئت من أجله من أعمال، ويشمل ذلك الحالات التي طلبت فيها تلك الأفرقة أن تكلف بإنجاز أعمال تتعلق بجوانب شتى من موضوع واحد. ونظرا لمحدودية الموارد، فقد تعني إطالة فترات عمل بعض الأفرقة العاملة إهمال العديد من المجالات الأخرى التي يكون ثمة حاجة ماسة إلى تنسيق القانون فيها. ويجب على اللجنة أن تمارس سيطرة أكبر على أفرقتها العاملة وأن ترتب أولويات المواضيع التي يناط بكل واحد منها معالجتها. وأعربت أيضا عن تساؤل وفد بلدها عما إذا كان ينبغي إحالة كل مسألة إلى أحد الأفرقة العاملة. ففي بعض الحالات، قد يكون من الأنسب للأمانة أن تضطلع بنفسها بالعمل المطلوب بالتشاور مع الخبراء. ومن الأمثلة على ذلك صياغة النصوص القانونية غير الملزمة من قبيل المذكرات أو الأدلة المتعلقة بنصوص الأونسيترال المكتملة، التي يمكن أن تنظر فيها اللجنة وأن توافق عليها دونما حاجة إلى إنشاء أفرقة عاملة مُكْلِفة.

٥٣ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يشعر بالقلق أيضا من تكرار العمل. ولا ينبغي أن يتناول فريق عامل المواضيع التي يتناولها فريق عامل آخر، فذلك لن يكون مضيعة للموارد فحسب، بل قد يؤدي إلى نتائج مختلفة أيضا، ومن ثم الإخفاق في تنسيق القانون. فعلى سبيل المثال، اقتُرح أن يعمل أيضا الفريق العامل المعني بالمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي تم إنشاؤه مؤخرا، على مواضيع التجارة الإلكترونية وقانون الإعسار والمصالح الضمانية، وهي مواضيع تتناولها أصلا أفرقة عاملة أخرى. ولذلك ينبغي أن تنظر اللجنة وأمانتها بعناية في كيفية تبسيط العمل. ويجوز الافتراض أن كل فريق عامل سيراعي جميع المصالح، ولا سيما مصالح البلدان النامية والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥٤ - وقالت إن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع هي إحدى الإنجازات الرئيسية للجنة. وسنغافورة طرف فيها، وقد أدرجتها في قانونها الوطني. والأعمال التحضيرية جارية لتنظيم مناسبة في سنغافورة في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ للاحتفال بالذكرى الخامسة والثلاثين للاتفاقية وللترويج لها. وأعربت عن تطلع وفد بلدها إلى الترحيب بمن سيحضر هذه المناسبة.

٥٥ - السيدة مليكبكيان (الاتحاد الروسي): قالت إن الأونسيترال تسهم إسهاما هاما في التطوير التدريجي للقانون الدولي، وإعمال سيادة القانون، وتسوية المنازعات التجارية. ويتعين على اللجنة، لدى الاضطلاع بولايتها المتمثلة في تنسيق القانون التجاري الدولي وتوحيده أن تتأكد من كون الإطار التنظيمي يتماشى والاحتياجات الحالية، دون تقويض الاستقرار الاقتصادي.

٥٦ - وأفادت بأن العدد الكبير من نصوص الأونسيترال التي تطبق عمليا بنجاح يدل على أهمية أعمال اللجنة.

وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالانتهاء من إعداد مشروع الاتفاقية بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، مما قد يمكن من تطبيق قواعد الشفافية على المنازعات المتعلقة بالمعاهدات المبرمة قبل بدء نفاذ تلك القواعد. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى رؤية القواعد تنفذ تنفيذا عمليا.

٥٧ - واسترسلت قائلة إن استعمال الوسائل الإلكترونية في التجارة الدولية مسألة ذات أهمية خاصة في الوقت الراهن. وفي هذا الصدد، سَرَّها أن تبلغ اللجنة بأن الاتحاد الروسي قد أصبح في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية.

٥٨ - وقالت إن الندوة التي ستعقد في عام ٢٠١٥ بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع قد تتيح فرصة لإجراء استعراض شامل للخبرة العملية في تفسير الاتفاقية وتطبيقها.

٥٩ - السيد نونومورا (اليابان): قال إن وفد بلده يرحب ببدء عمل الفريق العامل الأول المتعلق بالمسائل بالقانونية المحيطة بتبسيط إجراءات تأسيس المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي يعد جوهريا بالنسبة للتنمية الاقتصادية بوجه عام لكنه يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأصحاب المشاريع الجدد في الاقتصادات النامية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده أيضا بإعداد الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول والموافقة عليها، مما يمثل ردا فعالا على انتقادات الجمهور المتعلقة بانعدام الشفافية في مثل هذه الحالات.

٦٠ - واسترسل قائلا إن وفد بلده سيواصل المشاركة بفعالية في أعمال حل المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر فيما يتعلق بالمعاملات التجارية الإلكترونية عبر الحدود، ويتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم في ذلك المجال. وستساعد السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل على تعزيز مباشرة الأعمال الحرة والتجارة في المستقبل. وأضاف قائلا إن اليابان سنَّت بالفعل تشريعات في هذا المجال، ولذلك يمكن أن تسهم في المناقشة.

٦١ - وأعرب في معرض حديثه عن قانون الإعسار عن ترحيب وفد بلده بتحديد أولويات العمل المقبل للفريق العامل الخامس. وسيكون وضع قانون نموذجي بشأن المعاملات المضمونة، يعده الفريق العامل السادس، أداة جديدة ذات أهمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي تفادي تكرار ما تقوم به منظمات أخرى من عمل في هذا المجال.

٦٢ - السيد ماديمي (الهند): قال إن النصوص القانونية التي تعدها اللجنة في عدد من المجالات الهامة من القانون الدولي الخاص ترتبط ارتباطا مباشرا بالمعاملات التجارية للأفراد والشركات والدول. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول والموافقة عليها، وتأييده توصية اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع الاتفاقية في الدورة الحالية وأن تأذن بعقد حفل توقيعها في بورت لويس بموريشيوس، في آذار/مارس ٢٠١٥. ومع ذلك، أكد مجددا موقف وفد بلده الذي يفضل إدراج حكم ينص على خيار قبول انطباق مشروع الاتفاقية على معاهدات الاستثمار المبرمة قبل نيسان/أبريل ٢٠١٤ بدل حكم ينص على خيار عدم قبول ذلك. وقال إن وفد بلده يرى أيضا أن الاتفاقية ينبغي أن تحمل اسم المدينة التي ستوقع فيها، وفقا للممارسة المتبعة في السابق.

٦٣ - وأعرب عن تقدير وفد بلده لجهود اللجنة الرامية إلى تعزيز التفسير الموحَّد لنصوص الأونسيترال القانونية وتطبيقها، بما في ذلك اتفاقية نيويورك، وموافقته الرأي القائل

بأن نظام السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال وخلاصات السوابق القضائية أداة هامة في هذا الصدد. وأعرب أيضا عن تجديد الوفد تأكيد أهمية التعاون والمساعدة التقنيين المقدمين إلى البلدان النامية، ولا سيما في المسائل المتصلة باعتماد نصوص الأونسيترال واستخدامها على الصعيد الوطني، وعن تشجيعه الأمانة على مواصلة تقديم تلك المساعدة على أوسع نطاق ممكن وتحسين تواصلها، ولا سيما مع البلدان النامية.

٦٤ - السيد بلعيد (الجزائر): قال إن وفد بلده يرحب بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، وأشاد بوجه خاص بالجهود التي يبذلها الفريق العامل الثاني في إعداد هذا المشروع. وقال إن الوفد يتفق مع رأي اللجنة أنه ينبغي لأمانتها أن تقوم بدور مستودع للمعلومات المنشورة بمقتضى قواعد الشفافية، وأشار مع التقدير إلى الخطوات التي تتخذها الأمانة للوفاء بمطالب اللجنة فيما يتعلق بوظيفة المستودع. وأعرب أيضا عن ترحيب الوفد بتحديث الموقع الشبكي للأونسيترال، وإنشاء صفحة سجل الشفافية. وأعرب عن تقدير وفد بلده للعرض الذي تقدمت به حكومة موريشيوس لاستضافة الاحتفال بمراسم توقيع الاتفاقية بعد أن تعتمدها الجمعية العامة.

٦٥ - ورحب، في معرض حديثه عن التقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة الأخرى التابعة للجنة، ببدء المناقشات الأولية في الفريق العامل الأول بشأن الحد من العقبات القانونية التي تواجهها المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما في البلدان النامية، مع التركيز على المسائل القانونية المتعلقة بتبسيط إجراءات التأسيس؛ وبالتقدم الكبير المحرز في مجال حل المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، لا سيما فيما يتعلق بنص المسار الثاني من القواعد الإجرائية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية عبر الحدود؛ وبإنشاء فريق غير رسمي مفتوح باب العضوية في إطار الفريق العامل الخامس للنظر في جدوى وضع اتفاقية بشأن مسائل الإعسار الدولي ودراسة المشاكل التي تعترض الدول فيما يتعلق باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعسار عبر الحدود؛ وباستكمال الفريق العامل السادس للقراءة الأولى لمشروع القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة.

٦٦ - وفي الختام، سلط الضوء على أهمية الدور الذي تقوم به الأونسيترال في تعزيز سيادة القانون في العلاقات التجارية، ولا سيما من خلال معاييرها المتعلقة بالشفافية والإنصاف واحترام حقوق الإنسان والاحتكام إلى القضاء. وقال إن وفد بلده يشاطر اللجنة قناعتها بضرورة أن يكون السعي إلى ضمان سيادة القانون في العلاقات التجارية جزءا لا يتجزأ من خطة الأمم المتحدة الأوسع المتعلقة بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

٦٧ - السيدة شانكر (كندا): قالت إن مشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول ستكون إضافة هامة إلى إطار تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بإنشاء مستودع المعلومات المنشورة في هذا المجال. وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة، قالت إن وفد بلدها يؤيد قرار اللجنة أن تنظر في جدوى العمل في مجال إنفاذ اتفاقات التسوية الدولية الناجمة عن إجراءات التوفيق وشكله المحتمل. وأعربت أيضا عن تأييد الوفد للرأي الذي مفاده أن المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن تستفيد من وضع قواعد تلائم احتياجاتها على وجه التحديد، ومن ثم فإنه يتابع عن كثب أعمال اللجنة بشأن تبسيط إجراءات التأسيس والتسجيل، التي ترمي إلى تدليل العقبات التي تعترض تلك المشاريع على مدى دورة حياتها.

٦٨ - وأفادت بأن عمل اللجنة بشأن حل المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر قد شكل تحديا بسبب قرار إدراج المستهلكين في نطاق العمل. ومن المهم التأكد من أن القواعد تحمي المستهلكين، والنظر في بدائل لقرارات التحكيم بوصفها وسائل تكفل التنفيذ الفعلي للنتائج التي يتم التوصل إليها عند حل المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر. فغالبية نظم حل المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر لا تعتمد على التحكيم الملزم والإنفاذ بموجب اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ من أجل تنفيذ النتائج، بل تستخدم بدائل من قبيل عمليات تحميل التكلفة وعلامات الثقة وودائع البائعين.

٦٩ - وقالت إن الأونسيترال في وضع فريد يمكنها من وضع قواعد موحَّدة في مجال التجارة الإلكترونية. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشعر بالارتياح إزاء تأييد معظم الدول لاقتراحه بشأن المسائل القانونية ذات الصلة بالحوسبة السحابية (A/CN.9/823) وسيقدم كل مساعدة ممكنة إلى الأمانة في سياق قيامها بتجميع المعلومات عن هذا الموضوع. وقالت إن وفد بلدها يلاحظ التقدم المحرز في العمل الحالي للجنة بشأن إعسار مجموعات المشاريع، وقرارها بالاضطلاع بأعمال تتناول الاعتراف بالأحكام الصادرة في قضايا الإعسار وإنفاذها، وذلك بعد إكمال المشروع الحالي.

٧٠ - وذكرت أن النهج الذي تتبعه اللجنة فيما يتعلق بالمعاملات المضمونة سيكون مفيدا في تيسير الحصول على الائتمانات، وأنه يسر وفد بلدها أن يرى أن العمل على إعداد قانون نموذجي بشأن هذه المسألة يوشك أن ينتهي. وفي الختام، قالت إن وفد بلدها يسره أن يرى أن المناقشات الواسعة النطاق بشأن الأعمال المقررة والممكنة في المستقبل تحتل مكانة بارزة في جدول أعمال اللجنة في دورتها السابعة والأربعين، حيث إن تلك المناقشات تمكن اللجنة من اتخاذ قرارات عن علم والتوفيق بين الأولويات والموارد. وينبغي إجراء مناقشات مماثلة في السنوات المقبلة.

٧١ - السيد جوييني (جنوب أفريقيا): قال إن مشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول ينشئ آلية لتطبيق قواعد الشفافية على معاهدات الاستثمار القائمة، وبالتالي سيجسد بصورة أفضل طابع المصلحة العامة الذي تتسم به المنازعات الناشئة في إطار هذه المعاهدات. وينص مشروع الاتفاقية على شتى وسائل تطبيق القواعد، وبالتالي يتيح للأطراف مرونة كبيرة في تحديد التزاماتها المتعلقة بالشفافية. وإذا حظي مشروع الاتفاقية بالقبول على نطاق واسع، فسيفيد كثيرا إصلاح التحكيم بين المستثمرين والدول بموجب المعاهدات القائمة وسيعالج الشواغل المتعلقة بكون القرارات بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالمصلحة العامة كثيرا ما تُتخذ خلف أبواب مغلقة، وذلك رغم اعتماد قواعد الشفافية.

٧٢ - وقال إن قانون الاستثمار مجال تَخصُّص ناشئ ينبغي أن يتم التعامل معه بحذر شديد. وقال إن حكومة بلده نشرت، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، مشروع قانون بشأن تعزيز وحماية الاستثمار كجزء من إصلاح الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي في جنوب أفريقيا. وقد أثنى بعض المعلقين على الحكومة لسعيها إلى إعادة التوازن بين حقوق ومسؤوليات الدول والمستثمرين. وينص مشروع القانون على كفالة الشفافية واليقين في نظام الاستثمار المحلي، وكفالة توفير حماية كافية لجميع المستثمرين، ومنهم المستثمرون الأجانب. وقد جاء المشروع نتيجة لاهتمام مشترك على نطاق واسع بأن معاهدات الاستثمار الثنائية والنظام الدولي للتحكيم بين المستثمرين والدول يعيق قدرة الحكومات على سن تشريعات واتخاذ تدابير تنظيمية غايتها

تعزيز أهداف السياسة العامة في مجالات مثل الصحة العامة وحماية البيئة والمساواة الاجتماعية.

٧٣ - السيد وون هوشين (جمهورية كوريا): قال إن لشفافية التحكيم بين المستثمرين والدول دورا حاسما في تحقيق العوامل الأساسية للتنمية المستدامة جميعها، أي سيادة القانون والحوكمة الرشيدة والقدرة على التنبؤ والمساءلة. ويكسب مشروع الاتفاقية الذي تمت الموافقة عليه مؤخرا القانون التجاري الدولي فعالية بينما يتصدى لشواغل المصلحة العامة المتزايدة، وهو مثال جيد على قدرة اللجنة على بلورة قواعد قانونية عالمية. ويرحب وفد بلده أيضا بما حققته اللجنة في دورتها السابعة والأربعين من إنجازات أخرى منها إصدار دليل أمانة الأونسيترال عن اتفاقية نيويورك.

٧٤ - ويدعم وفد بلده بشدة الأونسيترال وبرامج عملها الحالية. فإنشاء ستة أفرقة عاملة هو أسلوب عمل فعال؛ ويرحب وفد بلده بما أحرزته هذه الأفرقة من تقدم في مناقشاتها بشأن الأعمال المحتملة المقبلة ويتعهد بالمشاركة في جهودها على نحو فعلي. وأمانة الأونسيترال هي أيضا طرف فاعل فيما حققته اللجنة من إنجازات؛ فعلى الرغم من قلة عدد موظفيها ونقص موارد ميزانيتها، بذلت الأمانة جهودا كبيرة من أجل تنسيق الاجتماعات ورعاية الندوات ومسابقات المرافعات الصورية، إضافة إلى العمل الذي أنجزته في مجالات أخرى كإنشاء مستودع الشفافية، وأنشطة تقديم المساعدة التقنية ونظام ''كلاوت''.

٧٥ - ويشاطر وفد بلده اللجنة رأيها الداعي إلى أن تدرج في جدول أعمال الأمم المتحدة الأعم مسألة تعزيز سيادة القانون في العلاقات التجارية، وذلك لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ويرحب بمشاركة الممثلين ومن بينهم ممثلو وحدة سيادة القانون ومجموعة البنك الدولي ومكتب الاتفاق العالمي في حلقة النقاش المعقودة خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة. وعلى غرار ما أشير إليه أثناء المناقشة، تؤدي معايير الأونسيترال وأدواتها دورا هاما في تعزيز الشفافية والمساءلة وتيسير الحصول على المعلومات. ويتسع نطاق ولاية اللجنة أيضا ليشمل تهيئة بيئات تمكينية تستند إلى قواعد تحكم الأعمال التجارية والاستثمار والتجارة بوصفها عناصر حاسمة في منع نشوب النزاعات وتنفيذ أنشطة الإعمار في فترة ما بعد انتهاء النزاع وتعزيز سيادة القانون وحسن الإدارة في العلاقات التجارية. وسيعود إدماج عمل اللجنة في أنشطة الأمم المتحدة الأعم بالنفع على المستعملين النهائيين لمعايير الأونسيترال. وفي الوقت نفسه، فإن من الأهمية بمكان تطبيق هذه المعايير الحديثة للقانون الخاص على التجارة الدولية، وذلك ليس من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة فحسب، وإنما أيضا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أيضا في هذا الصدد، احترام سيادة القانون، ويشكل إطار الأونسيترال التنظيمي لقطاع الأعمال التجارية والاستثمار والتجارة قوة دفع كبيرة لمعالجة العديد من تحديات التنمية المستدامة.

٧٦ - وأردف قائلا إن مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ الذي تموله حكومة بلده، قد استضاف مؤتمرا بشأن تهيئة بيئة تمكينية للمشاريع الصغرى والاقتصاد الإبداعي، والمؤتمر السنوي الثاني للتحكيم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقد كان كلاهما فرصة مكّنت من إجراء مناقشة تناول فيها خبراء القواعد الدولية المتبعة في المنطقة في هذا المجال، ومن الترويج لنصوص الأونسيترال وغيرها من المعلومات ذات الصلة ونشرها. وستواصل حكومة بلده تيسير الدعم لهذا المركز الإقليمي.

٧٧ - وبإمكان الأونسيترال أن تضطلع بدور رائد في التصدي لتحديات الانحسار الاقتصادي العالمي بوضع

معايير في مجال القانون التجاري الدولي وتعزيز الشفافية والتعاون الدولي. ويؤيد وفد بلده الرأي القائل بأن الدول الأعضاء هي ”أصحاب المصلحة الحقيقيين“ بالنسبة للأونسيترال، ويرحب بمشاركتها النشطة في أعمال اللجنة وبما تقدمه لها من تبرعات لدعمها. وسيواصل وفد بلده دعم عمل اللجنة إلى أقصى حد ممكن.

٧٨ - السيدة هاميلتون (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن مشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول يبني على ما تم التوصل من قبل في وضع القواعد المتعلقة بالشفافية حيث إن مشروع هذه المعاهدة يشكل أداة مناسبة لتطبيق هذه القواعد على عمليات التحكيم المضطلع بها في إطار آلاف معاهدات الاستثمار الموجودة حاليا دون حاجة لتعديل كل معاهدة على حدة. لذا، يشجع وفد بلدها جميع الدول على النظر في أن تصبح أطرافا في الاتفاقية. ويثني وفد بلدها أيضا على ما أثبتته اللجنة من كفاءة في العمل الذي أنجزته فيما يتعلق بمشروع الاتفاقية الذي انتهت منه في قرابة ١٢ يوما من المفاوضات، وهي تأمل أن يتكرر في المستقبل العمل بهذه الوتيرة بالنسبة لصكوك أخرى.

٧٩ - ويجدر بالذكر أن اللجنة شرعت في بذل جهود، عن طريق الفريق العامل الأول، بغية وضع صكوك قانونية من شأنها أن تساعد الدول على تشجيع نمو المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم. وانتقل الفريق العامل الثاني بعد أن انتهى من عمله بشأن مشروع الاتفاقية المتعلقة بالشفافية، إلى العمل الآن على تحديث ملحوظات الأونسيترال على تنظيم إجراءات التحكيم وسينظر في اقتراح الولايات المتحدة الوارد في الوثيقة A/CN.9/822 والداعي إلى وضع اتفاقية جديدة بشأن إنفاذ اتفاقات التسوية التي يُتوصل إليها عن طريق التفاوض بهدف التشجيع على اللجوء إلى الوساطة لتسوية المنازعات التجارية على نفس النحو الذي يسرت به اتفاقية نيويورك اللجوء إلى التحكيم الدولي. ويحيط وفد بلدها علما كذلك ببرامج عمل الأفرقة العاملة الأخرى.

٨٠ - ومن دواعي سرور وفد بلدها أن اللجنة قد واصلت النظر في ما إذا كان يتعين إحداث تغييرات في العمليات التي اتبعتها في وضع برامج عملها. فهناك عدة مسائل تستحق مزيدا من المناقشة كالمسائل المتعلقة بكيفية تجنب إنشاء أفرقة عاملة دائمة أو شبه دائمة تواصل ذاتيا اقتراح تمديد ولايتها؛ وما إذا كان ينبغي تخفيض عدد هذه الأفرقة من ستة إلى خمسة؛ وكيفية تحقيق التوازن في توزيع الموارد المرصودة بين الأنشطة التشريعية والاستخدامات الأخرى للموارد؛ وأفضل سبل السعي إلى إقامة شراكات مع المنظمات الأخرى. ويشجع وفدها الآخرين على مواصلة النظر في تلك المسائل خلال السنة المقبلة وفي الدورة القادمة للجنة.

٨١ - وختمت بالقول إن السنة القادمة تبشر بأن تكون حافلة بإنجازات الأونسيترال بما أن من المتوقع أن ينتهي العديد من أفرقتها العاملة من عمله الحالي وأن يعرضه عليها لمراجعته. ولا يتطلع وفدها إلى مواصلة التعاون مع الدول الأخرى من أعضاء اللجنة فحسب، وإنما إلى التعاون كذلك مع كل الذين يقدمون مساهمات قيّمة في عملها من منظمات غير حكومية وأخرى ذات مركز المراقب.

٨٢ - السيد كلارك (المملكة المتحدة): أعرب عن سرور وفد بلده بالمشاركة في العمل الذي قام به الفريق العامل الثاني فيما يتصل بمشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، ويرحب بوضع اللجنة الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية في تموز/يوليه بما سيعزز الشفافية في النظام الدولي لحماية الاستثمار. ويواصل وفد

بلده تيسير الدعم إلى أمانة الأونسيترال في القيام بدور مستودع الشفافية.

٨٣ - وأضاف أن وفد بلده سره أيضا المشاركة في المناقشات التي أجريت في الفريق العامل الخامس بشأن المواضيع المقبلة المحتملة، والمساهمة في التقدم الذي أحرزه في إنجاز الولاية المنوطة به حاليا المتعلقة بوضع مبادئ لتيسير إجراءات الإعسار عبر الحدود الذي تواجهه مجموعات الشركات المتعددة الجنسيات. وكانت اللجنة قد وافقت على أن يواصل الفريق عمله المتعلق بهذا الموضوع، إلى جانب قيامه بوضع نص بشأن التزامات مديري مشاريع مجموعات الشركات في الفترة المفضية إلى الإعسار، وهو موضوع كان وفده قد اقترحه. ووافقت اللجنة أيضا على الاقتراح الذي طرحه وفد بلده أيضا ودعا فيه إلى أن تتمثل الأولوية الثانية للفريق العامل الخامس في وضع قانون نموذجي أو أحكام تشريعية نموذجية بشأن الاعتراف بالأحكام الصادرة في قضايا الإعسار وإنفاذها. وستنشأ عن تلك المشاريع إضافات هامة لنصوص الأونسيترال الحالية المتعلقة بالإعسار.

٨٤ - السيد هيومان (إسرائيل): أعرب عن سرور وفد بلده بالمشاركة في أعمال اللجنة وأفرقتها العاملة. وقال إن وفد بلده يرحب بالموافقة على مشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، وعلى الإيضاحات الهامة المبينة في تقارير الفريق العامل الثاني.

٨٥ - ويواصل وفد بلده تيسير الدعم للجهود التي يبذلها الفريق العامل الثالث من أجل وضع قواعد عملية تحكم حل المنازعات بالاتصال بالحاسوبي المباشر فيما يتعلق بالمعاملات المنخفضة القيمة والكبيرة الحجم التي تجرى عبر الحدود. وينبغي أن توفق هذه القواعد على النحو المناسب بين مراعاة الحاجة إلى استصدار ما يتعين استصداره من قرارات تحكيم ملزمة ومراعاة الشواغل التي تبديها دول محددة بشأن توافق هذه الآلية مع تشريعاتها المحلية السارية. ويقدر وفد بلده أيضا المناقشتين اللتين أجراهما الفريق العامل الرابع بشأن مسألتي الإعسار عبر الحدود الذي تواجهه مجموعات الشركات المتعددة الجنسيات وإعسار المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، واللتين توليهما إسرائيل اهتماما كبيرا، شأنها في ذلك بالتأكيد شأن بلدان عديدة أخرى.

٨٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بالمواضيع الجديدة التي تتناولها اللجنة والمواضيع التي يجري التفكير في التطرق إليها في المستقبل، بما في ذلك مواضيع إنفاذ اتفاقات التسوية الدولية؛ وتهيئة بيئة تمكينية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل؛ والحوسبة السحابية؛ وإدارة الهوية؛ واستخدام الأجهزة المحمولة في مجال التجارة الالكترونية؛ ومرافق النافذة الوحيدة. وجميع هذه المواضيع إنما تقيم الدليل على أن اللجنة لا تزال تحتفظ بدورها البارز في تناول مسائل القانون التجاري الدولي سواء أكانت مسائل ناشئة أم مسائل متطورة أشبعت بحثا.

٨٧ - وبصورة أعم، فإن الأونسيترال ستستفيد من زيادة استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لأغراض الاتصالات فيما بين الخبراء الحكوميين، عند الاقتضاء، وبين اللجنة وعامة الجمهور. وتحديدا، فبإمكان ازدياد استخدام وسائط التواصل الاجتماعي أن يبرز صيت اللجنة ويوسع دائرة تأثيرها ونفوذها. ويؤيد وفد بلده زيادة إدماج هذه الأدوات في الأنشطة اليومية للجنة. وختم المتكلم بالقول إنه يثني على تفاني أمانة الأونسيترال ووصف تفانيها بأنه أمر حاسم في نجاح عملها.

٨٨ - السيد زامورا ريفاس (السلفادور): قال إن من دواعي الشرف تولي أحد ممثلي بلده مهمة المقرر في الدورة السابعة والأربعين للجنة. وأعرب عن ترحيب وفده بالتقدم

الذي أحرزته جميع الأفرقة العاملة، ولا سيما الفريق العامل الثاني فيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول. ورحب وفده أيضا بقرار اللجنة تكليف الفريق العامل الثاني بالاضطلاع بتنقيح ملحوظات الأونسيترال على تنظيم إجراءات التحكيم مما من شأنه أن ييسّر عمل المهنيين المعنيين، ويساعد على تعزيز الممارسات الجيدة المعترف بها دوليا في هذا المجال. وستساعد أعمال الفريق العامل الأول المتعلقة بتهيئة بيئة قانونية تمكينية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم على تعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمار والنشاط التجاري والعمالة.

٨٩ - وأردف قائلا إن السلفادور استفادت من عمل اللجنة وهي ملتزمة بالمشاركة فيها. ونظمت، بالتعاون مع أمانة الأونسيترال، حلقة دراسية تدريبية ثانية بشأن القانون التجاري الدولي عقدت في سان سلفادور في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، كانت فرصة لنشر نصوص الأونسيترال على المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والتشجيع على استخدامها. وركزت الحلقة الدراسية أيضا على موضوعي الإعسار عبر الحدود وحل المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت السلفادور في الآونة الأخيرة قانونا بشأن المعاملات المضمونة استند إلى نصوص الأونسيترال ذات الصلة بالمصالح الضمانية، وشاركت في استضافة الحلقة الدراسية الإقليمية لبناء القدرات في مجال إصلاح المعاملات المضمونة التي عقدت في سان سلفادور في أيار/مايو ٢٠١٤ في إطار خطة تعاون منظمة الدول الأمريكية والوكالة الكندية للتنمية الدولية. وشارك خبراء الأونسيترال في الحلقة الدراسية، وقدموا توصيات لتنفيذ نظام المعاملات المضمونة في السلفادور. ومن شأن تقديم المزيد من المساعدة التقنية في هذا الصدد أن يساعد كثيرا على تكييف القانون الوطني مع المعايير الدولية، مما يؤدي بدوره إلى تحسين أداء البلد في التجارة الدولية.

٩٠ - السيدة راندرياناريفوني (مدغشقر): مشيرة إلى تشديد التقرير المعروض على اللجنة على أهمية التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإلى ضرورة تزويد الحكومات بالمعارف والأدوات الكفيلة بأن تكسبها القدرة على الاستفادة استفادة كاملة من التجارة بغية التصدي للتحديات التي تواجه التنمية، فقالت إن حكومة بلدها تسعى حاليا إلى إنعاش اقتصاد البلد بضمان أمن الاستثمار عن طريق الإجراءات المبسطة والحوافز الضريبية وباتخاذ تدابير ترمي إلى توفير فرص العمل والنهوض بالزراعة والسياحة ومكافحة الفقر. وقد حققت منجزات ملحوظة في هذا الصدد: فقد اعتمدت قوانين تنظم شفافية الشركات التجارية والأعمال التجارية والاستثمار والتحكيم ومكافحة الفساد وغسل الأموال.

٩١ - وأضافت أن مدغشقر أودعت صك تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع أثناء مناسبة عام ٢٠١٤ التي تعقد سنويا بشأن المعاهدات، وهي تدرس حاليا قانونا بشأن التجارة الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية. وتشكر حكومة بلدها الأونيسترال على حلقة العمل التدريبية التي نظمها خبراؤها لفائدة القضاة، وعلى حلقة عمل أخرى بشأن الدبلوماسية الاقتصادية ستعقد في مدغشقر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية في جنيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٢ - السيد بيلان (الفلبين): قال إن حكومة بلده تؤيد اعتماد أطر قانونية مستقرة تساعد على تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة، والنمو الاقتصادي والعمالة. ولذا فهي تيسر الدعم للأونسيترال التي هي في موقع يؤهلها للمساهمة

في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في مجال التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي، والتي بإمكانها أن تساعد البلدان على تهيئة بيئة لأنشطة تجارية تستند إلى قواعد، وذلك من خلال ما لديها من أدلة توجيهية وقوانين نموذجية وما إلى ذلك من صكوك. وسيؤيد وفد بلده اعتماد الجمعية العامة لمشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، ويسره أن يحيط علما بأن الفريق العامل الثاني سيضطلع لاحقا بتنقيح ملحوظات الأونسيترال على تنظيم إجراءات التحكيم، وسينظر في مسألة إنفاذ اتفاقات التسوية الدولية الناجمة عن إجراءات التوفيق.

٩٣ - وأردف قائلا إن المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم تمثل معظم النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان النامية، وينبغي مساعدتها على المشاركة في التجارة على الصعيد الدولي عن طريق الحد من شتى العقبات القانونية التي تواجهها. وقال إن وفده ييسر الدعم للعمل الذي يقوم به الفريق العامل الأول في هذا الصدد، ولمناقشاته التمهيدية المتعلقة بوضع نص قانوني بشأن تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتسجيل الأعمال التجارية. وفي الوقت نفسه، يؤيد وفد بلده النداء الذي وجهه وفد سنغافورة إلى هذا الفريق بترشيد عمله المتعلق بالمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم كي لا يكون كرارا لجهود الأفرقة العاملة الأخرى. ويتابع وفد بلده باهتمام شديد العمل الذي تقوم هذه الأفرقة في مجالات الشراء العمومي، والتجارة الإلكترونية، وحل المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر ويبدي اهتماما خاصا بالتوصيات المتعلقة بالسبل التي يمكن بها لمشروع القواعد المتعلقة بحل المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر أن يلبي احتياجات البلدان النامية والبلدان الخارجة من صراع، والسبل التي يمكن بها للتحكيم أن يزيد فعالية حل المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر.

٩٤ - وقال إن الفلبين تتطلع أيضا إلى التعلم من العمل الذي تقوم به اللجنة فيما يتصل بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يشكل طريقة بديلة هامة لتأمين الموارد من أجل التنمية، وتتطلع إلى المساهمة في هذا العمل. وقد كانت هذه الشراكات في الحقيقة من بين الاستراتيجيات التي حددتها حكومة بلده لتحقيق النمو الشامل من خلال مشاريع للهياكل الأساسية وأخرى إنمائية. وتشجع حكومة بلده التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق أهداف مشتركة في مجالي النمو والتنمية بالاستفادة مما تنطوي عليه مبادرات القطاع الخاص من مزايا متى تزاوج ذلك مع توفير خدمات عامة تتسم بالكفاءة والسرعة .

٩٥ - وأعرب عن تأييد حكومته لما يبذله مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ من جهود تهدف إلى تعزيز اعتماد نصوص الأونسيترال وتفسيرها بشكل موحد في المنطقة. وقال إن وزارة العدل في الفلبين شاركت في رعاية حلقة عمل بشأن نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وبيع السلع عقدت في مانيلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأعرب عن تطلع الفلبين، بوصفها رئيسا لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥، للمساعدة على تعزيز نصوص الأونسيترال بوصفها أدوات لتعزيز الأعمال التجارية فيما بين أعضاء منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

٩٦ - السيد كاتوتا (زامبيا): قال إن وفده يرحب بتولي اللجنة وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول والموافقة عليه، الأمر الذي يشكل معلما هاما في العمل الذي تضطلع به اللجنة في مجال تنسيق القانون التجاري الدولي بشكل تدريجي. وأعرب عن تطلع وفده إلى اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية في الدورة الجارية.

٩٧ - ويشكل قطاع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم محركا أساسيا للنمو الاقتصادي ومصدرا رئيسيا للدخل في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ولذا فإن وفده يعلق أهمية خاصة على الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل وضع نص قانوني لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتسجيل الأعمال التجارية يهدف إلى الحد مما تواجهها المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم على امتداد دورة حياتها من عقبات قانونية تشمل نقص فرص الحصول على الائتمان، وعدم كفاية المهارات الإدارية والتقنية، وتدني المستوى التعليمي، وضحالة المعلومات المتعلقة بالأسواق، والافتقار إلى إمكانية الحصول على التكنولوجيا. وأردف قائلا إن تعزيز المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما في القطاع غير الرسمي، هو وسيلة لتحقيق تنمية مستدامة تناسب بوجه خاص زامبيا وبلدان نامية أخرى. فقد اعتمدت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في آب/أغسطس ٢٠١٣ مشروع استراتيجية سياساتية إقليمية ترمي إلى زيادة عدد المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة عن طريق تهيئة بيئة تمكينية تحتضن عملياتها وما يتصل بهذه العمليات من تطوير الهياكل الأساسية وتحسين قدراتها التكنولوجية والإنتاجية. وأضاف أن الاستراتيجية تقضي بإنشاء صندوق للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم على الصعيدين الإقليمي والقطري، وبتخصيص الحد الأدنى من النسبة المئوية لجميع عمليات الشراء العمومي في الدول الأعضاء للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم. ووضعت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أيضا نظاما مبسطا للتجارة عبر الحدود مع تبسيط شهادات المنشأ والمستندات الجمركية ووضع قائمة مشتركة بالسلع المستوفية للشروط؛ ويجري تشجيع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستفادة من هذا النظام.

٩٨ - وقال إن الجمعية العامة وجهت، في قرارها ١٠٦/٦٨، نداء لتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ لتقديم المساعدة فيما يتعلق بالسفر إلى البلدان النامية التي هي أعضاء في اللجنة بغية زيادة تمثيل الخبراء من البلدان النامية في دورات اللجنة وأفرقتها العاملة. وقال إن وفده، إذ يضع في اعتباره الدور الهام للجنة في تنسيق القانون التجاري تدوينه، يشجع الدول الأعضاء على توفير تمويل خارج عن الميزانية.

٩٩ - السيد هان شونغي (جمهورية كوريا)، رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي: قال إنه أحاط علما على النحو الواجب بجميع المسائل التي أثيرت أثناء المناقشة وشكر أعضاء اللجنة على ما أبدوه من التزام كبير بإنجاز عمل الأونسيترال. وأيد الدعوة إلى زيادة أنشطة التوعية للتعريف بقدر أكبر بأهمية العمل الذي تقوم به اللجنة، ولا سيما في ضوء التطورات الحاصلة في مجالات من قبيل التجارة الإلكترونية وحل المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر. وقال في معرض حديثه عن شحة الموارد وتكرار جهود الأفرقة العاملة، إنه شرع في زيادة الكفاءة بأقصى قدر ممكن من خلال استكشاف أساليب عمل تكميلية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لولاية كل فريق من الأفرقة العاملة، والأطر الزمنية المسندة لكل منها. وختم بالقول إنه لما كان من المسلم به أن التجارة الدولية تعتبر أحد أهم محركات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فإن من الأهمية بمكان إدراج عمل الأونسيترال فعليا في إطار الأنشطة التي تقوم بها المنظمة في مجال سيادة القانون وفي السياق الأوسع المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على حد سواء.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.